الترادف والمشترك اللفظي والتضاد
وأثر كل في نمو العربية

محمد السيد علي بلاسى

للألفاظ و المعاني علاقات وارتباطات ، فمن المعلوم أن اللفظين يختلفان لاختلاف المعنيين ، مثل : أكل وشرب . غير أنه في العربية تشيع دلالات أخرى لارتباط الألفاظ بمعانيها :

فقد يختلف اللفظان ويتفق المعنيان ، مثل : ذهب وانطلق ، وهو المعروف بالترادف .

كما يتفق اللفظان ويختلف المعنيان ، مثل : «العين» فإن لها معاني كثيرة منها : الباصرة ، والجاسوس ، وعين الماء ...، وهو الذي يعرف بالمشترك اللفظي .

فإذا كان اختلاف المعنيين هنا بالضدية عرف – لدى علماء اللغة – بالتضاد . مثل «الجون» يطلق للأبيض وللأسود . وتلك ميزة من ميزات لغتنا الخالدة ، وإليك البيان :

أولا : الترادف

يعرف علماء اللغة الترادف بأنه : دلالة لفظين أو أكثر على معنى واحد .

ومن أمثلته : (بر وقمح وحنطة) للحبة المعروفة .(1)

وهو – أي الترادف – من أهم ما تمتاز به العربية ، حيث جعلها من أوسع أخواتها السامية ثروة في أصول الكلمات والمفردات . فهي تشتمل على جميع الأصول التي تشتمل عليها أخواتها السامية أو على معظمها ، وتزيد عليها بأصول كثيرة احتفظت بها من اللسان السامي الأول ، ولا يوجد لها نظير في أية أخت من أخواتها . هذا إلى أنه قد تجتمع فيها من المفردات في مختلف أنواع الكلمة اسمها وفعلها وحرفها ، ومن المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال ... ما لم يجتمع مثله للغة سامية أخرى ، بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم . فقد جمع للأسد خمسمائة اسم ، وللثعبان مائتا اسم .(2) على أن بين علماء اللغة من قصر بحثه على أسماء تطلق على مسمّى معين وبلغ بها الألوف ، لا أقول المئات ، كما صنع مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس في كتابه : (الروض المسلوف ، فيما له اسمان إلى

ألوف) . ونحن بعد مثل هذا الكتاب سوف نستصغر ونستقل كل ما يشيع على ألسنة المتخذلقين من أن أحدهم جمع للأسد خمسمائة اسم ، وأن آخر جمع من أسماء الدواهي مايزيد على أربعمائة اسم ، وذكر أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي . بل ليس من الغريب – إذن – أن نجد باحثا كرينان Rénan في دراسته للغات السامية تأخذه الدهشة وهو ينقل عن الأستاذ دوهامر De Hammer أنه توصل إلى جمع أكثر من 5644 لفظا لشئون الجمل ، رفيق الأعرابي في الصحراء ومؤنسه في وحشته . ليس من الغريب هذا ، فإن دوهامر لم يقصر بحثه على أسماء الجمل ومرادفاته ، بل جمع كل ما يتعلق بشئونه ، وهو الكائن الحي الذي لا يستغنى عنه العربي لحظة في حياته .(3)

أسباب الترادف :

1 – أنه قد انتقل إلى اللغة العربية من أخواتها السامية وغيرها مفردات كثيرة ، كان لها نظائر في متنها الأصلي .(4)

2 – أن جامعي المعجمات ، لشدة حرصهم على تسجيل كل شيء ، دونوا كلمات كثيرة كانت مهجورة في الاستعمال ومستبدلا بها مفردات أخرى ؛ فكثرت من جراء ذلك في المعجمات مفردات اللغة ومترادفاتها .(5)

3 – اختلاف اللغات واللهجات : فقد دخل اللغة العربية – بعد الاسلام – كثير من الكلمات الأجنبية ؛ إما للحاجة إليه في العلوم والفنون والحضارة ، أو للاعجاب به ، أو لسهولته ، وغير ذلك من الدواعي التي من أجلها انتقل إلى العربية كثير من الألفاظ الفارسية والرومية وغيرها .

ومن ذلك : النرجس ، والمسك ، مع وجود نظيريهما العربيين ، وهما : العبهر ، والمشموم ؛ ومن هنا ينشأ الترادف .

كذلك تلاقى اللهجات يجعل الألفاظ التي تستعملها تتلاقى ، وقد يكون بينها أكثر من لفظ يدل على معنى واحد ؛ فينشأ الترادف ، مثل : وثب بمعنى قعد عند حمير ، فهما مترادفان .

وهذا كثير في اللهجات العربية ، التي اجتمعت في لغة واحدة عند العرب جميعا(6) .

4 – تناسي الصفات والفروق : فكثير من الأسماء المترادفة كانت في الأصل نعوتا لأحوال المسمى الواحد ، ثم تنوسيت هذه الأحوال بالتدريج وتجردت مدلولات هذه النعوت مما كان بينها من فوارق وغلبت عليها الاسمية . فالخطار والباسل والأصيد ... من أسماء الأسد يدل كل منها في الأصل على وصف خاص مغاير لما يدل عليه الآخر .(7)

5 – المجاز : فقد تستعمل بعض الألفاظ في معان مجازية ، فتتفق مع بعض الألفاظ في معانيها الحقيقية ، ثم ينسى المجاز ، حتى نظن أنها حقائق ، فتصبح تلك الألفاظ المترادفة ترادف . كإطلاق (اللسان) على اللغة ، و(العين) على الجاسوس ، فقد شاع ذلك حتى عد ترادفا بين اللسان واللغة ، والعين والجاسوس .(8)

6 – التغير الصوتي والقلب المكاني : للعوامل الصوتية أثر في اختلاف اللفظ وتحوله من حال إلى آخر ، بحيث يصبح نتيجة للتغير الصوتي لفظين بعد أن كان واحدا . ومن ذلك قولهم : بغداد وبغدان ، وقالوا أيضا : مغدان .

كذلك ما يكون عن طريق القلب المكاني للأصوات ، وحلول بعضها على بعض ، كما في جذب وجبذ .

ولكن بعض المحدثين لا يعترفون بذلك سببا

للترادف ، ويتمسكون بأن اختلاف الصورة بين تلك الألفاظ ، ليس إلا ظاهريا ، وأنها كلمات ذات أصل واحد ، وتطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات . بيد أن الدكتور كمال بشر يرد على هؤلاء : بأنه قد يكون هذا صحيحا ، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الفروق الصوتية ، راجعة إلى اختلاف اللهجات .(9)

آراء العلماء في الترادف:

لقد انقسم علماء العربية إزاء الترادف ووقوعه في اللغة إلى فريقين : –

الفريق الأول : ويرى إنكار وجود الترادف في اللغة ، غير أنهم اختلفوا فيما بينهم – في طريقة الانكار ذاتها – إلى مذاهب ثلاثة: –

أ – ذهب بعض العلماء إلى إنكار الترادف في اللغة العربية ، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات ، كما في الانسان والبشر ؛ فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان ، أو باعتبار أنه يؤنس ، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة .(10)

وقد حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال : كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه ، فقال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين اسما ، فتبسم أبو علي وقال : ما أحفظ له إلا اسما واحدا ، وهو السيف . فقال ابن خالويه : فأين المهند والصارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي : هذه صفات ؛ وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة .(11)

مما سبق يتضح أن هذا الفريق يرى : أن المعنى المراد يؤديه لفظ واحد ، فلا حاجة إلى ألفاظ أخرى تتعدد ؛ لأن ذلك عبث ، لا يقع فيه الواضع الحكيم(12)

ويمكن أن نردّ على هذا الفريق دعواه : بان الترادف معلوم بالضرورة ؛ حيث ورد في القرآن الكريم ، إذ تفسر – مثلا – بعث وأرسل في قوله تعالى «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا»(13) وقوله : «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» .(14) بأنهما من قبيل الترادف .

كما تجمع كتب الأدب على رواية قصة تعتبر حجة دامغة على صحة ما نميل إليه: فقد خرج رجل من بني كلاب أو من بني عامر بن صعصعة إلى ذي جَدَن من ملوك اليمن ، فاطلع إلى سطح والملك عليه ، فلما رآه الملك قال له : ثب ، يريد (اقعد) . فقال الرجل : ليعلم الملك أني سامع مطيع ، ثم وثب من السطح ودقت عنقه . فقال الملك : ما شأنه ؟ فقالوا له : أبيت اللعن ، إن الوثب في كلام نزار الطَّمْر «أي الوثوب إلى أسفل» فقال الملك : ليست عربيتنا كعربيتهم ، من دخل ظفار حَمَّر : (أي من دخل مدينتنا اليمنية «ظفار» فعليه أن يتكلم بلهجة حمير)(15) .

من هنا ، فلا سبيل – إذن – لصحة دعوى هذا الفريق .

ب – وذهب بعض العلماء منهم ابن فارس ، وابن درستويه ، وثعلب ، إلى إنكار الترادف بالمعنى الشائع ، من تساوي لفظين ، أو ألفاظ ، في معنى واحد ؛ لأن كلا من تلك الألفاظ يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد في الأخرى .

يقول ابن فارس : يسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو : السيف والمهند والحسام . والذي نقوله في هذا : أن الاسم واحد وهو «السيف» وما بعده من الألقاب صفات . ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى(16) .

وقد رد عليه : بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير

عبارته ، وذلك أنا نقول في «لا ريب فيه» : «لا شك فيه» فلو كان «الرَّيْب» غير «الشك» لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ ؟ !(17)

فأجاب عليهم بقوله : إنما عُبر عنه من طريق المشاكلة ، ولسنا نقول : إن اللفظتين مختلفتان ، فيلزمنا ما قالوه . وإنما نقول : إن في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى(18) .

كما رد على ابن فارس بورود الاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدا ومبالغة ، كقول الحطيئة : ★وهند أتى من دونها النأى والبعد★ فالنأى هو البعد(19) .

فأجاب على ذلك : بأن هناك فروقا معنوية دقيقة بين هذه وتلك ، كما أن هناك فروقا بين كثير من مفردات الترادف ، ولكن تخفى عنا تلك الفروق . وضرب أمثلة لذلك ، من بينها : قعد وجلس . فإن في «قعد» معنى ليس في «جلس» ألا ترى أنا نقول : «قام ثم قعد» و «أخذه المقيم والمقعد» و «قعدت المرأة عن الحيض» . ونقول لناس من الخوارج : «قَعَدٌ» ثم نقول : «كان مضطجعا فجلس» فيكون القعود عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، لأن «الجَلْس : المرتفع» فالجلوس ارتفاع عما هو دونه . وعلى هذا يجرى الباب كله(20) .

هذا ، ولقد رد المثبتون للترادف على هذا الفريق دعواه بأمور: —

1 - إن بعض هؤلاء المنكرين للترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون في الكلمات أمورا سحرية ؛ مما حملهم لأن يشاهدوا فرقا فيها(21) .

2 - نحن نسلم بأن بعض الألفاظ ، لاتزال تحمل فروقا معنوية ، لكن القائلين بهذا الرأي بالغوا فيه ، لأنهم كانوا من الباحثين في الاشتقاق ، وتعسفات الاشتقاقيين لا يشهد لها شبهة فضلا عن حجة — على حد تعبير السيوطى .(22)

3 - إن وجود مترادفات بينها فروق لا يؤدي إلى إنكار المترادفات كلها ، بل إلى إنكار طائفة منها فحسب ، على أن المشتقات التي اتضحت فيها تلك الفروق كالحسام والصارم ونحوهما ، قد كثر استعمالها مكان موصوفاتها ، حتى استغني بها عنها ، فجرت مجرى الجوامد ، في إهمال الفروق ، وعدم النظر إليها .(23)

ج — ويرى بعض الباحثين أن الترادف غير موجود في العربية ، وزعموا أنه لا يبعد أن يكون جامعو المعجمات قد خلقوا كثيرا من هذه المفردات ؛ خلقا لحاجات في نفوسهم .

وبنوا زعمهم على أن العربية الفصحى تختلف اختلافا كبيرا عن اللهجات العامية الحديثة المنشعبة عنها . فمتون هذه اللهجات ضيقة كل الضيق لا تكاد تشتمل على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادي ، وتكاد تكون مجردة من المترادفات .

ولقد رد عليهم د . علي عبد الواحد وافي بقوله : وفساد هذا الرأي لا يحتاج إلى بيان ؛ فلهجات المحادثة في جميع الأمم تقتصر في العادة على الضروري وتنفر من الكمالي ، وتنأى عن مظاهر الترف في المترادفات وما إلى ذلك . ولذلك تتسع دائما هوة الخلاف بينها وبين اللغة الفصحى في هذه الناحية . فليست العربية فذة في هذا الباب ، بل تشترك معها فيه جميع «لغات الآداب» أو «اللغات الفصحى» . وإليك مثلا اللغة الفرنسية الفصحى أو لغة الكتابة ، واللغة الفرنسية في التخاطب العادي ، فالفرق بينهما في المفردات لايكاد يقل عن الفرق بين العربية الفصحى واللهجات العامية الحديثة المتفرعة منها .(24)

كما أجاب عليهم د . عبد الغفارحامد هلال بأن : رأيهم هذا فاسد؛ لأنه يتهم علماء اللغة ورواتها

بالاختلاف والكذب ، وهم من تلك التهمة براء؛ لأنهم قد جمعوا اللغة عن العرب الخلص ومن القرآن والحديث ، وقد كانوا على درجة من الورع تمنعهم من التورط في الكذب ، إلى جانب دقتهم الفائقة في الأخذ عن الأعراب . أما وقد أخذنا عن هؤلاء العلماء أمور اللغة كلها ، فكيف نقبل منهم بعضها ، ونتهمهم في الباقي ؟ !(25)

الفريق الثاني : ويرى ورود الترادف في العربية ، ويعد هذا ميزة من ميزاتها . ولقد تزعم هذا الفريق العلامة اللغوي ابن خالويه .

ويرى أصحاب هذا الرأي : أن الترادف يكون من واضعين ، وهو الأكثر ، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين ، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد ،من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان ، ويخفى الواضعان ، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر . كما يكون الترادف من واضع واحد وهذا قليل .(26)

وإن خفاء الواضعين حين لم يمنع اشتهار الوضعين قد زاد من ثروة اللغة المثالية حتما ، فقد انتقل إلى هذه اللغة كثير من مفردات القبائل الأخرى ، وأصبحت في الحقيقة تمثل جزءا من صيغها وألفاظها ، وتنوسيت الفروق الدقيقة التي تميز لهجة من لهجة ، أو حفظ بعضها وأهمل البعض الآخر .(27)

ونحن نميل إلى هذا الفريق الذي يثبت ورود الترادف في اللغة ؛ فلا مفر من التصديق بوقوعه في العربية ؛ حيث ورود بعض ألفاظه في القرآن الكريم – كما بينا آنفا – كما أن هناك كما هائلا منه في المعجمات وغيرها من كتب اللغة ، فضلا عن أن أدلة منكرية لم تطاولها الأدلة – كما سبق بيانه – ..

فائدة الترادف وأثره في اللغة : –

• 1 – من المترادفات ألفاظ تبدو فيها خاصية لغوية رائعة ، هي إظهار ألوان المعاني وظلالها . وهذه الميزة تكاد تنفرد بها اللغة ، وتعدّمن خصائصها التي تتجلى في ألفاظ مترادفة – أحيانا – ويسميها الدكتور عثمان أمين : «خاصية التلوين الداخلي» الذي كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطياف والظلال ، صورا ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارات مطولة تحدد بها المعنى المقصود .

وتظهر تلك الميزة في كثير من الألفاظ الدالة على الشيء ،منظورا إليه في مختلف درجاته وأحواله ، ومتفاوت صوره وألوانه؛ فالظمأ ، والصدى ، والأوام ، والهيام ، كلمات تدل على العطش ، إلا أن كلا منها يصور درجة من درجاته . فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء ، ثم يشتد بك العطش فتظمأ ، ويشتد بك الظمأ فتصدى ، ويشتد بك الصدى فتئوم ، ويشتد بك الأوام فتهيم . وإذا قلت : إن فلانا عطشان ، فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء ، لا يضيره أن تبطىء عليه ، أما إذا قلت : إنه هائم ، فقد علم السامع ، أن الظمأ أبرح به حتى كاد يقتله ... وهذا على حين أن الفرنسي لا يستطيع أن يؤدي هذا المعنى إلا في ثلاث كلمات إذ يقول : «مائت من الظمأ : Mourant de soif» ،أو في سبع كلمات؛ ليكون المعنى أوضح فيقول : «على وشك أن يموت من الظمأ : Sur le point de mourir be soif» .

ففي كلمات العربية إيجاز يجعل من الكلمة الواحدة جملة كاملة .(28)

2 – التوسع في سلوك طرق الفصاحة ، وأساليب البلاغة في النظم والنثر ، وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع ، وغير ذلك من

أصناف البديع ، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ .(29)

3 - كثرة الوسائل إلى الاخبار عما في النفس ، فقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألثغ ، فلم يُحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء؛ حيث كان يتخلص من وروده في حديثه عن طريق الترادف .(30)

ثانيا : المشترك اللفظي

مادام فقهاءاللغة يقررون أن الكلمة يكون لها من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات ، فإن كثرة الاستعمال التي لوحظت في المترادفات ، هي تلك التي تلاحظ في الألفاظ المشتركة . فكما يتسع التعبير في العربية عن طريق الترادف ، لابد أن يتسع التعبير عن طريق الاشتراك ، سواء أسُلّم وروده في العربية على سبيل الحقيقة ، أم التمست له معان متطورة على سبيل المجاز .

ولعل تعريف أهل الأصول للمشترك هو أدق ما يحد به ، فهو عندهم : «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة» . وذلك كلفظ «الخال» الذي يطلق على أخي الأم ، وعلى الشامة في الوجه ، وعلى السحاب ، وعلى البعير الضخم ، وعلى الأكمة الصغيرة ...

ولسنا نزعم أن العربية تنفرد بالمشترك اللفظي ، ففي سائر اللغات ألفاظ مشتركة homonymes يدور النقاش حولها بين أصحاب الاشتراك ومنكريه ، كما يدور مثله بين أصحاب الترادف ومنكريه . بيد أن كثرة المشترك النسبية في لغتنا - كالذي رأيناه من كثرة الترادف فيها نسبيا - هي التي تجعل المشترك خصيصة لاتنكر من خصائصها الذاتية .(31)

أسباب المشترك اللفظي : -

نشأ الاشتراك بمعناه الصحيح في اللغة العربية من عوامل كثيرة أهمها : -

1 - اختلاف اللهجات العربية القديمة : فبعض أمثلة المشترك جاءها الاشتراك من اختلاف القبائل العربية في استعمالها ، ثم جاء جامعو المعجمات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال برجع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه . وبعض أمثلته كانت تختلف معانيه لذلك في الأصل باختلاف القبائل ، ولكن معانيه المختلفة قد انتقلت فيما بعد إلى لغة قريش ؛ فأصبح يطلق فيها على جميع هذه المعاني .(32)

2 - تداخل اللغات : فاللغة قد تستمد ألفاظا من لغات أجنبية عنها ، وذلك قد يسبب بجانب ألفاظ أخرى فيها - قد تتحد معها في الصيغة - وجود الاشتراك .

فمثال ذلك في العربية مادة (برج) ، وقد استعير (البرج) بمعنى الحصن من اليونانية ، فإذا اشتقت كلمة من المادة العربية ، توافق الكلمة المنقولة من اليونانية في الصيغة ، وتختلف عنها في المعنى ؛ نشأ الاشتراك .(33)

3 - التطور الصوتي : فقد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغير أو الحذف أو الزيادة وفقا لقوانين التطور الصوتي ، فيصبح هذا اللفظ متحدا مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله .(34)

ومن ذلك في اللهجات الحديثة (حضر) - من الحضور بمعنى المجيء - بنطق الضاد ظاء عند أهل اليمن ونجد ، وحظر - من الحظر وهو بمعنى المنع -، فقد تطور صوت الضاد العربي المعروف إلى صوت الظاء عندهم ، فاتفق اللفظ الأول مع الثاني في الصورة الصوتية التي أصبح لها معنيان : «المجيء» و «المنع» ويفهم المراد منها بالسياق .(35)

4 – حدوث الاشتراك من الواضع : ويحدث هذا عند قصد المتكلم التعمية والابهام على السامع حيث يكون التصريح سببا للمفسدة ، وذلك كما روي عن أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – وقد سأله رجل عن النبي – ﷺ – وقت ذهابهما إلى الغار : مَنْ هذا ؟ قال : هذا رجل يهديني السبيل .(36)

فاستخدم لفظ «السبيل» هنا في معنى آخر له بمعنى الطريق على سبيل الاشتراك ؛ قصدا للتعمية والابهام على السامع !

5 – التطور المعنوي : فإذا تطور معنى اللفظ ، وبقيت أصواته دون تغير أدى ذلك إلى حدوث الاشتراك .

فقد يكون للفظ معنى واحد في اللهجات العربية ، ثم يحدث أن يتغير معناه في بعض اللهجات ويبقى المعنى الأصلي في بعضها الآخر ؛ فيصبح لذلك اللفظ معنيان ؛ فينشأ الاشتراك .

وقد مثل بعض الباحثين لذلك بكلمة «الهجرس» فهي تعني «القرد» في لهجة الحجاز ، وتعبر عن «الثعلب» عند تميم ، على أساس أنها كانت في الأصل – تدل عند الفريقين على أحد الحيوانين ، ثم تغير هذا المعنى عند إحدى القبائل لظرف من الظروف اللغوية .(37)

هذا ، وقد يصادف حدوث الاشتراك في اللفظ ، وهو بعيد كل البعد عن المشترك اللفظي ، وإن اتحد معه في الصورة ، ويظهر ذلك جليا في حالتين : –

1 – المجاز : فهناك ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة ما ، فشاركتها في اللفظ ؛ فاعتبرت لذلك من المشترك وهي ليست منه في شيء . وإليك مثلا لفظ «الهلال» ، الذي يطلق على هلال السماء ، وهلال الصيد ، وهلال النعل ... فمن الواضح أنه قد وضع في الأصل للدلالة على المعنى الأول ، وأن إطلاقه على ما عداه من المعاني السابق ذكرها من قبيل المجاز ، لوضوح علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في صورته وضآلته . وكل ما هنالك أنه قد كثر استخدامه في هذه المعاني ، فلم يلاحظ فيها وجه المجاز وأصبح إطلاقه عليها في قوة استخدام الشيء في حقيقته .(38)

2 – التصريف : فهناك ألفاظ جاءها الإشتراك من عوارض تصريفية . وذلك كأن تؤدى القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة ، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدى إلى جعلها من قبيل المشترك وهي ليست منه إلا في الظاهر . وإليك مثلا لفظ «الغروب» : فإنه يجيء مصدرا لغربت الشمس مثلا ، وجمعا للغرب وهو الدلو العظيمة .(39)

وهكذا يمكن تأويل جميع أمثلة هاتين الحالتين على وجه آخر يخرجهما من باب الاشتراك ...

آراء العلماء في المشترك اللفظي : –

اختلف العلماء حول وقوع المشترك اللفظي في اللغة إلى فرق ثلاثة : –

الفريق الأول : ويتزعمه ابن درستويه ، ويرى عدم وجود الاشتراك في اللغة ، وفي ذلك يقول : «وإنما اللغة موضوعة للابانة عن المعاني ، فلو جاز لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية .»(40)

وهذا الرأي معيب ، ويمكن أن نرد عليه : بأن السياق هو الذي يعين أحد المعاني المشتركة للفظ الواحد ، وهذا السياق لايقوم على كلمة تنفرد

وحدها في الذهن ، وإنما يقوم على تركيب يوجد الارتباط بين أجزاء الجملة ؛ فيخلع على اللفظ المعنى المناسب .(41)

الفريق الثاني : ويرى كثرة ورود الاشتراك في اللغة وضرب له عددا كبيرا من الامثلة . ومن هؤلاء الأصمعي والخليل وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري وابن فارس وابن مسعدة والثعالبي والمبرد والسيوطي . ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على صفة وقوع الاشتراك في اللغة كما يلي : –

أ – فالأكثرون على أن الاشتراك واقع في اللغة ؛ بدليل نقل أهل اللغة لكثير من ألفاظه في كتبهم ومعاجمهم .

ب – من العلماء من أوجب وقوعه ؛ وتمسك بأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية ، فإذا وزع لزم الاشتراك .

ج – وذهب بعضهم إلى أن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة ، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء ، والمضارع كذلك ، وهو أيضا مشترك بين الحال والاستقبال ، والأسماء كثير فيها الاشتراك ، فإذا ضممناها إلى قسمي الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب . ورُدَّ بأن أغلب الألفاظ الأسماء ، والاشتراك فيها قليل بالاستقراء ، ولا خلاف أن الاشتراك على خلاف الأصل .(42)

الفريق الثالث : وقد وقف موقفا وسطا بين الفريقين السابقين ، وهو الأقرب إلى الصواب ؛ فقد نظر إلى الموضوع نظرة معتدلة ، لا يغالي فيها في إنكار الاشتراك مغالاة ابن درستويه ، ولا يبالغ في جميع صوره مبالغةالفريق الثاني . وقد تزعم هذا المذهب أبو علي الفارسي، حيث يقول : «اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت ، أو أن تكون لفظة تستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل .»(43) وهذا كما وضحناه – آنفا – عند الحديث عن أسباب وقوع المشترك اللفظي في اللغة .

فائدة المشترك اللفظي وأثره في اللغة : –

1 – إن في المشترك لتنوعا في المعاني بسبب تنوع الاستعمال ، وإن في اشتمال العربية على قدر لا يستهان به من الألفاظ التي تنوع استعمالها بتنوع السياق ، لدليلا على سعتها في التعبير عن طريق الاشتراك كسعتها فيه عن طريق الترادف .(44)

2 – إن تعدد المعاني للفظ الواحد يفتح مجالات متعددة أمام الناطقين باللغة ؛ ليعبروا عما يحتاجون إليه ، بألفاظ مرنة ، تطاوعهم على ما يشاءون ، وتجرى حسب ما يريدون ؛ ولاشك أن لذلك أثرا كبيرا في ثراء اللغة ونموها ، بحيث يستفيد منه – بخاصة – الأدباء والشعراء ، وأرباب البيان .(45)

3 – الألفاظ في اللغة متناهية ، والمعاني غير ذلك ، فإذا أردنا تناسبا بينهما ؛ لزم الاشتراك ...(46)

ثالثا : التضاد

وهو أن يطلق اللفظ على المعنى وضده . كلفظ «الجون» الذي يطلق على الأبيض والأسود ، و«الجلل» المستعمل في العظيم والهين .

وقد عده العلماء نوعا من المشترك ؛ لدلالة اللفظ الواحد على أكثر من معنى ؛ ولذلك قالوا : المشترك يقع على شيئين ضدين ، وعلى مختلفين غير ضدين . فما يقع على الضدين كالجون وجلل ، وما يقع على غير ضدين كالعين . وإذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه ، جاز وقوعها للشيء وضده ؛ إذ الضد ضرب من الخلاف ، وإن لم يكن كل خلاف ضدا .(47) وقد صرح السيوطي

حين افتتح في المزهر باب «معرفة الأضداد» بقوله : «هو نوع من المشترك»[48] ، ووافقه على ذلك بعض العلماء المحدثين ، من أمثال : الدكتور الصالح[49] ، والدكتور وافي[50] ، والأستاذ العلايلي .[51]

أسباب وقوع التضاد في اللغة : –

وقد نشأ التضاد بمعناه الصحيح في اللغة العربية من عوامل كثيرة أهمها : –

1 – اختلاف اللهجات العربية : يقول ابن الأنباري : «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه بمساواة بينهما ، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء ، قالو : فالجون : الأبيض – في لغة حي من العرب – والجون : الأسود – في لغة حي آخر – ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر» .[52]

2 – التطور الصوتي : قد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير أو الحذف أو الزيادة وفقا لقوانين التطور الصوتي ، فيصبح متحدا مع لفظ آخر يدل على ما يقابل معناه ، فينشأ بذلك التضاد .[53]

3 – رجوع الكلمة إلى أصلين : فتكون دلالتها على أحد الضدين منحدرة من أصل ، وفي دلالتها على مقابله منحدرة من أصل آخر . وفي هذه الحالة نكون بصدد كلمتين لاكلمة واحدة . ويرجع هذا التأويل أو يحتمل الصدق في طائفة كبيرة من الأضداد . فمن ذلك مثلا «هجد» بمعنى نام وسهر : فمن المحتمل أن تكون في معنى النوم منحدرة من هدأ إذا سكن ، وفي معنى السهر من جد إذا جهد، لما في السهر من الاجتهاد في منع النوم .

وقد حاول الأب مرمرجي الدومنكي أن يرجع إلى هذا العامل عددا كبيرا من الأضداد ، وهو يبحث عن الأصول الثنائية للكلمات ، لأنه يرى أن الأصول الأولى للكلمات العربية ثنائية لا ثلاثية ...[54]

هذا ، وكما رأينا – في بحث المشترك اللفظي – أن بعض المصادفات المحضة قد تغير معنى لفظ ما وتستعمله في غير المراد الأصلي البدائي ، نرى كذلك في بحث التضاد (باعتباره ضربا من المشترك) صورا من هذه المصادفات تكون بعض الأضداد ،[55] من ذلك :

1 – التفاؤل : ففي بعض الأمثلة استعمل اللفظ في ضد ما وضع له لمجرد التفاؤل ، كتعبيرك عن الأعمى بالبصير . ونحسب أن أبا حاتم السجستاني في كتابه عن (الأضداد) لم يكن يقصد غير هذا حين قال : «إنما قيل للعطشان ناهل على سبيل التفاؤل ، كما يقال : المفازة للمهلكة على التفاؤل ، ويقال للملدوغ سليم ، أي سيسلم» .[56]

2 – التهكم والتعريض ، أو اتقاء التلفظ بما يكره التلفظ به : وذلك كإطلاق لفظ العاقل على المعتوه أو الأحمق ، والخفيف على الثقيل ، والأبيض على الأسود .[57]

3 – المجاز : فنقل اللفظ من معناه الأصلي إلى غيره قد يؤدي إلى التضاد ، مثل (الكأس) يطلق على الظرف والمظروف . وهذا حين ينسى المجاز فيصبح المعنى المجازي كالحقيقي .[58]

4 – المشترك المعنويّ : وقد يجيء التضاد في الظاهر من دلالة الكلمة في أصل وضعها على معنى عام ، يشترك فيه الضدان ، فتصلح كل منهما لذلك المعنى الجامع ، وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظن الكلمة من قبيل التضاد .ومثال ذلك : «القرء» في إطلاقه على الحيض والطهر؛ لأن

معناه في الأصل الوقت المعتاد؛ ومن ثم يستعمل في الحيض والطهر لأن كليهما وقت معتاد للمرأة .(59)

5 – التصريف : وقد تأتي بعض الأضداد من عوارض تصريفية . وذلك بأن تؤدى القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة صرفية واحدة ، فينشأ عن ذلك لبس في معنى الصيغة المشتركة يؤدي إلى عدها من باب الأضداد وهي ليست منه في شيء . من ذلك اسما الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينه معتلة أو ما فيه تضعيف ، فالفعل (اختار) معتل ، واسم الفاعل والمفعول منه (مختار) نقول : العبد مختار في أفعاله ، والنبي مختار لهداية الأمة ، فهما متفقان لفظا ، مختلفان تقديرا ، فأصل اسم الفاعل (مختيِر) بكسر الياء ، وأصل اسم المفعول (مختيَر) بفتحها .(60)

آراءالعلماء في التضاد : –

اختلف علماء اللغة بصدد وروده في اللغة إلى فريقين : –

الفريق الأول : ويرى عدم وجود التضاد في اللغة ، وعملوا على تأويل أمثلته تأويلا يخرجها من هذا الباب . ومن هؤلاء – بل وعلى رأسهم – ابن درستويه .

وصحة هذا الفريق أن اللغة موضوعة للابانة عن المعاني ، واللفظة الواحدة إذا اعتورها معنيان لم يعرف المخاطَب أيهما أراد المخاطِب ، وفي ذلك إبهام وتعمية(61) .

وهذا الرأي مردود عليه ، لأن السياق كفيل ببيان المعنى المراد .

الفريق الثاني : ويرى كثرة ورود الترادف في اللغة ، وضرب له كما هائلا من الأمثلة . ومن هؤلاء : ابن الأنباري والخليل وسيبويه وابن فارس وابن دريد والسيوطي وابن السكيت . غير أنهم اختلفوا فيما بينهم – في طريقة الورود ذاتها – إلى ثلاثة مذاهب :

أ – ذهب فريق إلى أن التضاد موجود في اللغة ، سواء كان من واضع واحد ، أم أكثر ، مع ملاحظة أن اللفظ موضوع في الأصل لمعنى واحد ، ثم تداخل المعنى الآخر ، على وجه الاتساع ، وهذا مبني على رجوع المعنيين الضدين لأصل اشتقاقي واحد . فمن ذلك «الصريم» لليل والنهار؛ لأن الليل ينصرم من النهار ، والنهار ينصرم من الليل ، فأصل المعنيين من باب واحد ، وهو القطع .(62)

ب – وذهب ابن دريد إلى أن التضاد موجود ، بشرط أن يكون من واضع واحد ، وأن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لهجة واحدة .(63)

ج – وذهب بعض العلماء إلى أن التضاد واقع من أكثر من واضع واحد ، وهذا كما بيناه – آنفا – عند الحديث عن اختلاف اللهجات في أسباب وقوع التضاد في العربية .

والحق أن الرأي الأكثر إنصافا ، والجدير بالاعتبار ، هو الرأي بثبوت التضاد في اللغة ، لكنه ليس كثيرا بالصورة التي ذهب إليها هؤلاء ، وهو أقل من المشترك ورودا في اللغة .(64)

فائدة التضاد وأثره اللغوي : –

مما لاشك فيه أن للتضاد أثرا كبيرا في نمو اللغة ، فهو وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب ، مما وسع من دائرة التعبير في العربية؛ فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرانتها وطواعيتها في التنقل بين السلب والايجاب ، والتعكيس والتنظير ، وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير ...(65)

الهوامش

(1) د . علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة، ص 189 ، ط . دار نهضة مصر بالقاهرة .
(2) المرجع السابق : ص 168 – 169 – بتصرف يسير .
(3) د . صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ، 293 – 294 – بتصرف – . وقارن بفقه اللغة : د . وافي ، ص 169 .
(4) د . علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص 174 .
(5) المرجع السابق : ص 173 – وقارن بدراسات في فقه اللغة : د . صبحي الصالح ، ص 293 ، ط . 1 سنة 1983 – دار العلم للملايين بيروت .
(6) د . عبد الغفار حامد هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 322 ، ط . أولى 1979 – دار الطباعة المحمدية بالقاهرة . وراجع فقه اللغة . د . وافي ، ص 172 .
(7) د . وافي : فقه اللغة ، ص 174 – بتصرف – .
(8) د . هلال علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 322 .
(9) المرجع السابق : ص 323 – 324 – بتصرف – . وقارن بدور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، التعليق للدكتور كمال بشر من ص 108 – 110 .
(10) العلامة السيوطي : المزهر ، 1 / 403 ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، ط . عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
(11) المصدر السابق : 1 / 405 .
(12) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 325 – بتصرف – .
(13) سورة الاسراء : من الآية 15 .
(14) سورة الأنبياء : آية 107 .
(15) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 299 – 300 ، فراجعه تجد مزيدا من التفصيل .
(16) العلامة ابن فارس : الصاحبي ، ص 114 ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط . عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة 1977 .
(17) المصدر السابق : ص 115 .
(18) المصدر السابق : ص 116 .
(19) المصدر السابق : ص 115 .
(20) نفس المصدر : ص 116 .
(21) د . إبراهيم أنيس : في اللهجات العربية ، ص 169 – بتصرف – ، ط 6 – مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
(22) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 328 .
(23) المرجع السابق : ص 328 .
(24) د . وافي : فقه اللغة ، ص 169 – 170 .
(25) د . هلال : علم اللغة بين القديم والحديث ، ص 329 بتصرف يسير – . وانظر فقه اللغة : د. وافي ، ص 170 – 171.
(26) السيوطي : المزهر ، 1 / 405 .
(27) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 299 .
(28) د . هلال : علم اللغة ، ص 321 ، نقلا عن فلسفة اللغة العربية : د . عثمان أمين ، ص 58 – 59 .
(29) السيوطي : المزهر ، 1 / 406 .
(30) المصدر السابق : 1 / 406 – بتصرف – .
(31) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 301 – 302 – بتصرف – .
(32) د . وافي : فقه اللغة ، ص 192 .
(33) د . هلال : علم اللغة ، ص 309 – 310 .
(34) د . وافي : فقه اللغة ، ص 192 .

(35) د . هلال : علم اللغة ، هامش ص 312 .
(36) السيوطي : المزهر ، 1 / 369 .
(37) د . هلال : علم اللغة ، ص 311 . وراجع في اللهجات العربية : د . أنيس ، ص 197 .
(38) د . وافي : فقه اللغة ، ص 190 – بتصرف يسير – .
(39) المرجع السابق : ص 191 .
(40) السيوطي : المزهر ،1 / 385 .
(41) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 308 . وقارن بالمزهر للسيوطي ، 1 / 376 .
(42) السيوطي : المزهر ، 1 / 369 – 370 .
(43) العلامة ابن سيدة : المخصص ، 3 / 259 ، ط . بولاق سنة 1316هـ . وراجع د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 303 – 304 .
(44) المرجع السابق : ص 308 – 309 .
(45) د . هلال : علم اللغة ، ص 309 .
(46) السيوطي : المزهر ، 1 / 369 .
(47) د . هلال : علم اللغة ، ص 314 – 315 . وقارن بالمزهر ، 1 / 387 .
(48) السيوطي : المزهر ، 1 / 387 .
(49) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 310 .
(50) د. وافي : فقه اللغة ، ص 193 .
(51) الأستاذ عبد الله العلايلي : مقدمة لدراسة لغة العرب ، ص 235 .
(52) العلامة ابن الأنباري : الأضداد ، 1 / 123 ، المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة 1320هـ .
(53) د . وافي : فقه اللغة ، ص 198 .
(54) المرجع السابق : ص 198 وهامشها – بتصرف – . وقارن بأبحاث ثنائية ألسنية ، صفحات 135 – 144 ، والمعجمية العربية ، ص 229 ، للأب مرمرجي الدومنكي .
(55) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 311 – 312 . وراجع فقه اللغة : د . وافي ، ص 194 – 197 ، تجد مزيدا من التفصيل .
(56) العلامة أبو حاتم السجستاني : الأضداد ، ص 99 . وقارن بدراسات في فقه اللغة : ص 310 ، وفقه اللغة : ص 194 .
(57) د . وافي : فقه اللغة ، ص 194 .
(58) المرجع السابق : ص . 195 – بتصرف – .
(59) نفس المرجع : ص 195 .
(60) د . هلال : علم اللغة ، ص 316 . وراجع فقه اللغة : د . وافي ، ص 197 .
(61) السيوطي : المزهر ، 397/1 . وقارن بالأضداد : لابن الأنباري ، ص 2 ، 3 .
(62) السيوطي : المزهر ، 401/1 . وراجع الأضداد : لابن الأنباري ، ص 8 .
(63) د . هلال : علم اللغة ، ص 319 .
(64) المرجع السابق : ص 320 .
(65) د . الصالح : دراسات في فقه اللغة ، ص 313 – بتصرف – .

المصادر والمراجع

(1) أبحاث ثنائية ألسنية : للأب مرمرجي الدومنكي ، ثلاثة كتب صغيرة طبع أولها سنة 1937م ، ثم الثاني سنة 1947م ، وتلاه الثالث سنة 1950م .
(2) الأضداد : للعلامة أبي حاتم السجستاني ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها الدكتور أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة 1912م .
(3) الأضداد في اللغة : للعلامة ابن الأنباري ، المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة 1325هـ .
(4) دراسات في فقه اللغة : د .صبحي الصالح ، ط . الأولى سنة 1983 – دار العلم للملايين بيروت .
(5) دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، تعليق الدكتور كمال بشر .
(6) الصاحبي : للعلامة ابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط .عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة 1977م .
(7) علم اللغة بين القديم والحديث : د . عبد الغفار حامد هلال ،ط أولى سنة1979 – دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .
(8) فقه اللغة : د . علي عبد الواحد وافي ، ط . دار نهضة مصر بالفجالة – القاهرة .
(9) في اللهجات العربية : د . إبراهيم أنيس ، ط 6 – مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
(10) المخصص : للعلامة علي بن سيدة ، ط . بولاق سنة 1316هـ .
(11) المزهر : للعلامة جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، ط . عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
(12) المعجمية العربية : للأب مرمرجي الدومنكي .
(13) مقدمة لدراسة لغة العرب : للأستاذ عبد الله العلايلي .